جامعة زيان عاشور بالجلفة
كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية
قسم العلوم الإنسانية

محاضرات في مادة

تاريخ الدولة العثمانية

للسنة الثانية تاريخ عام (ل.م.د)

السداسي الرابع

وفق برنامج وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

إعداد

الشافعي درويش أستاذ محاضر أ

chafaiderouiche@yahoo.fr

السنة الجامعية: 1440 هـ – 1441 هـ / 2019 م – 2020 م

مقدمة :

تعتبر مادة الدولة العثمانية من امتع الموضوعات التي يمكن للباحث الخوض فيها ،كما أن المادة التاريخية المتعلقة بهذا المقياس غزيرة ،واقصد بذلك ما كتبه المؤرخون المشارقة والأتراك دون تمييز .لكن هذا بدوره لا يقلل من قيمة الباحث في هذا المقياس أو الدارس له على حد سواء ،بقدر ما يزيد من صعوبة مواضيع المقياس من جهة ،والمسؤولية على الباحث من جهة أخرى .

ومادة الدولة العثمانية مخصصة للسنة الثانية تاريخ عام (ل م د) ،وهي مادة استكشافية تدرس خلال السداسي الرابع ،أي منذ مرحلة ظهور الدولة العثمانية وتأسيسها ،مرورا بمرحلة قوتها ،ومرحلة الفتوحات العثمانية ،وإلى غاية سقوط الدولة العثمانية وإنهاء الخلافة العثمانية في سنة 1924م .ويشمل هذا المقياس عدة مواضيع كما هو موزع حسب البرنامج المسطر من قبل وزارة التعليم العالي

وقد درسنا 4 محاضرات قبل العطلة الربيعية ،وسنحاول استكمال المتبقي من خلال هذه المحاضرات .

المحاضرة السابعة : النظام السياسي للدولة العثمانية:

الإشكالية : كيف كانت سياسة الحكم العثماني ؟وهل أدخل العثمانيون تغييرات جديدة على النظام الإداري للمناطق التي فتحوها ؟أم انهم حافظوا على الموروث الذي وجدوه قبلهم ؟.

1- سياسة الحكم للدولة العثمانية :

قامت الدولة العثمانية على أساس الحكم المطلق ،فكان السلطان وحده صاحب السلطة العليا في إدارة البلاد ،مستعينا بمن وثق بهم من الرجال ،فاسند اليهم المناصب العالية في مختلف الشؤون العسكرية ،والمدنية الداخلية والخارجية .أما الولايات المرتبطة مباشرة بالعاصمة ،دون أن يكون لها نظام إداري خاص بها ،فكانت تدار من قبل ولاة يعينهم السلطان بصلاحيات واسعة ،تبعا للحكم المطلق .وكان الوالي يعتمد في الإدارة خبراء ؛وهم في الغالب من أبناء مركز الولاية ،ويتعاون مع الزعماء الإقطاعيين في الملحقات .وكان همه الأول هو إقرار الأمن والسكينة ،وتأمين الطاعة لجلالة السلطان وجباية الضرائب ،فيرسل منها المبلغ المفروض إلى العاصمة ،ويصرف الباقي في سبيل الإدارة المحلية من عسكرية ومدنية .

ومن جهة أخرى لم يكن للعثمانيين خطة عامة واحدة لإدارة حكم البلاد ،التي خضعت لهم أو دخلت في طاعتهم ،بل تأثرت سياستهم الإدارية بصورة عامة بالأوضاع الداخلية ،التي كانت قائمة في كل بلد قبل دخوله ،وبالظروف التي تم فيها الفتح .وكان التنظيم الإداري العثماني يرتكز في البلاد المفتوحة على قبولها ؛وجود ممثل السلطان أو نائبه (الباشا) ،وحامية تركية تكون محدودة العدد في الأحوال العادية ،ودفع الضرائب .وفيما عدا ذلك تبقى السلطة العثمانية بعيدة عن الحياة العامة للبلاد المحكومة ؛فلم يكن للدولة العثمانية سياسة عامة مرسومة في الاقتصاد والتعليم الخ ....

وعلى صعيد آخر استند الأساس القانوني للسلطة العثمانية على دعامتين :الشريعة الإسلامية والأعراف الحقوقية لسكان البلاد المفتوحة ،ولذلك لم يكن السلطان العثماني بالأمير المطلق الصلاحيات .فقد كانت البلاد العربية تمثل خمس المساحة الإجمالية من أراضي السلطنة ،عند مستهل القرن السادس عشر ،لذلك لم يتبع السلطان إدارة مركزية مطلقة في الولايات العربية ،بل اتبع أساليب إدارية مختلفة ؛تبعا لخصوصيات الأماكن التي انضوت تحت لوائه .فقد قسمت البلاد العربية إلى ولايات ،كان عددها نحو إحدى عشر ولاية باستثناء بلاد المغرب .وكان هذا العدد يزيد وينقص في بعض الفترات ،وكانت مختلف الولايات والمناطق تتمتع بدرجات متفاوتة من الحكم الذاتي .

لقد كان مجموع ولايات الدولة العثمانية 39 ولاية ،وبلغ مجموع الولايات العربية 12 ولاية ،وهي كالتالي :الحجاز وبيروت ،اليمن ،البصرة ،بغداد ،والموصل ،حلب ،سوريا (دمشق) ،الجزائر ،طرابلس الغرب ،تونس ،مصر .أما المتصرفات فهي :القدس ،بنغازي ،دير الزور ،وجبل لبنان ،وترتبط هذه الولايات والمتصرفات بالعاصمة استانبول مباشرة .لقد كان الباب العالي يمارس سلطته على الولايات العربية من خلال إطار لنظام ،يتكون أساسا من ثلاثة عناصر رئيسية وهي :الحاكم ،والمليشيات (الجند) ،ثم القاضي .

ومما سبق يمكن القول أن النظام السياسي للدولة العثمانية كان يستند إلى السلطة المطلقة للسلطان ،الذي كان يعتمد على نواب له في الولايات العثمانية ،هم الولاة ،وكان النظام الإداري في هذه الولايات يعتمد على خصوصيات تلك الولايات ،كما كان للشريعة الإسلامية والأعراف دور كبير في ذلك النظام السياسي ،يساعده الجي والقضاء .